

هناك فئة مستفيدة من غياب الخطط والسياسات الصناعية

الحاج حسن: تطوير القطاع يحتاج إلى موازنات وقوانين والدولة لا تريد زراعة ولا صناعة

أحمد موسى

أكد وزير الصناعة حسين الحاج حسن أن «إمكانات الصناعة الوطنية اللبنانية هي إمكانات عالية، نتيجة توافر العقل، واليد العاملة الماهرة، والراسمال التشغيلي، يضاف إلى ذلك وجود اسم تجاري مهم للبنان»، لافتاً إلى أن الصناعة الوطنية تعاني من مشكلة كلفة الإنتاج التي هي الأعلى بين مثيلاتها من الدول المحيطة بنا، بسبب كلفة الطاقة واليد العاملة وغلاء سعر الأرض وكلفة الضمان، لكن هذا لا يمنع أن هناك صناعات منافسة، لذلك فإن كل دول العالم تلجأ إما إلى الدعم أو الحماية، أو الاثنين معاً، ومن هذا المنطلق فإن الواجب الوطني يقضي بان تدعم صناعتنا ونحميها».

ولفت الحاج حسن في حديث له «البناء» إلى أن تطوير الصناعة يحتاج إلى سياسات، وقال: «كانت هناك سياسات صناعية عند الوزراء الذين تولوا هذه الوزارة، لكن عند الدولة لا توجد سياسة صناعية، لذلك علينا العمل على إيجاد سياسة لهذا القطاع المهم».

وفي ما يتعلق بالترخيص للمؤسسات الصناعية، رأى أنه يمكن معالجة هذه المشكلة من خلال تسريع إنشاء مدن صناعية كافية وتوزيعها توزيعاً مناسباً على المناطق، لما تشكله من عامل أساسي في خلق فرص عمل جديدة، تخفيف الشروط المفروضة للترخيص بإنشاء واستثمار المؤسسات الصناعية، خصوصاً بالنسبة للمؤسسات القائمة من دون ترخيص والتي يصعب إجراء تعديلات على واقعها ليتواءم مع شروط الترخيص، إضافة إلى تشجيع الصناعات الغائبة والحرفية في القرى لإنماء المناطق الريفية وتمكين فرص عمل لابنائها».

وعن إقبال عدد من المصانع أوضح الحاج حسن أنها انقلبت «نتيجة عدم القدرة على المنافسة، وإن الدولة اللبنانية انتهجت سياسة ضد الصناعة، في ظل غياب سياسة اقتصادية شاملة منذ زمن طويل، وإن وجدت تراها مهادية لقطاعين أساسيين وحيويين هما الزراعة والصناعة، فبحسب كلفة الإنتاج العالية، لكن الحقيقة هي مراعاة مصالح فئة من اللبنانيين الذين يستفيدون من هذه السياسة على حساب الصناعة اللبنانية، وهنا تكمن المشكلة الحقيقية، ولكننا نعرف

أن العجز في الميزان التجاري وصل إلى 15 مليار دولار في الوقت الذي بلغت فاتورة الاستيراد 45 مليار دولار، من دون أن يفكر أحد بسببية هذه الأرقام».

وعن كيفية مواجهة هذه الفئة المستفيدة، قال: «نحن اليوم نقوم

عجز الميزان التجاري بلغ 15 مليار دولار وفاتورة الاستيراد 45 ملياراً ولا أحد يفكر بسببية هذه الأرقام

بمواجهتهم، وقد واجهتهم عندما كنت وزيراً للزراعة في الحكومة السابقة، واستطعت أن أحقق العديد من الإنجازات، واليوم في وزارة الصناعة، أعمل على مواجهتهم، لكن الظروف معاكسة في شكل كبير حالياً لأننا لم نتوصل بعد إلى انتخاب رئيس للجمهورية، كما أن الحكومة لم تقبل حتى الآن بعد الفراغ، فإذا لم يكن لدينا رئيس ولا حكومة تعمل ولا مجلس نواب، كيف نقرّر السياسات



الزميل موسى يحاور الحاج حسن

والموازنات ومن أين نستطيع تمويل الخطط؟» ومن جهة ثانية، تطرق الحاج حسن إلى المصانع المخالفة معلناً استعدادها لإغلاقها «ما كانت مخالفة أو متعدية، وقد تمّ بالفعل إغلاق عدد من هذه المصانع»، لافتاً إلى أن الحديث عن تسويات متوقفة على حجم التعديلات والمخالفات التي تعيد النظر وفق الأصول القانونية، فليس هناك قاعدة واحدة للموضوع، كل مثل دول الخليج».

وأشار إلى أن وضع سياسة صناعية «يحتاج إلى موازنات جديدة، وقوانين صناعية جديدة، وهناك عدة قوانين وضعت في هذا الإطار، لاسيما القانون الذي صدر عن مجلس النواب وهو إلغاء الصادرات الصناعية الوطنية اللبنانية من 50 في المئة من عملية الدخل التي هي ضريبة على الأرباح على الصادرات أي إذا كانت قيمة الصادرات مليون دولار أميركي، وتمّ تقدير الأرباح بمئتي ألف دولار، تكون نسبة الـ 15 في المئة ضريبة تساوي 30 ألف دولار، يدفع منها الصناعي 15 ألف دولار ويعفي من النصف الباقي، وهناك قوانين أخرى تمّ تحضيرها منها: قانون تحفيز الدمج بين المصانع، مرسوم لتخفيض الفوائد على تمويل الصادرات، التخفيض أو الإعفاء الضريبي على البحث الصناعي، أي إذا أجرى الصناعي بحثاً علمياً لتطوير صناعته بمئة ألف دولار تعفيه من 50 ألف دولار من

الضريبة، رسوم حماية للصناعة الوطنية»، وعن شكوى الصناعيين من صعوبة استيراد المواد الخام وخاصة الجلود، في ظل إمكانية تصدير هذه المواد الخام من لبنان بسهولة، قال الحاج حسن: «قد

إنشاء مدن صناعية كافية موزعة توزيعاً مناسباً على المناطق

منع تصدير الجلود من لبنان»، أما بالنسبة للمجوهرات والصاغة فليس لديهم أية مشاكل». أما بالنسبة إلى قطاع الصناعات الغذائية، فقد رأى أنه «قطاع واعد، ويتميز بمقدرات تطويرية كبيرة، ويحاول أصحاب هذا القطاع بذل المزيد من الجهود لتحديثه وتوسيعه، يصبح أكثر شهرة، وأكثر تنافسية». وأضاف: «إذا كانت الدولة غير قادرة على تأمين الدعم، فلا بدّ

من الحماية التي يقوم أحد أعمدتها على الجودة، وهو العنصر الأساس لزيادة قدرتنا التنافسية، وضمان صحة المستهلك وسلامة الغذاء، وتعزيز ثقة المستهلك بالإنتاج المحلي».

وعن قطاع الصناعات الدوائية، أكد وزير الصناعة أن «القدرة على تسويق الدواء اللبناني في دول عربية وخليجية وأفريقية وحتى أوروبية يسدل على أهمية هذه الصناعة وعلى نجاحها، وعلى تميزها»، وقال: «نعمل بالتنسيق مع الوزارات المعنية لتأمين كل ظروف النجاح لهذه الصناعة التي تتميز بقدرة تنافسية كبيرة جداً، ويجب الاهتمام بها لأنها تتمتع بعراقة العمل، إضافة إلى أننا نملك المؤهلات العلمية والخبرة والعالية المستوى المؤهلة والمخرجة من الجامعات اللبنانية في حقول الكيمياء والفيزياء والصيدلة والكيمياء للعمل في هذا القطاع».

وأوضح الحاج حسن أننا «نستورد دواء من الخارج بأكثر من مليار دولار، فيما لا يغطي الإنتاج اللبناني 50 مليون دولار من هذه الفاتورة. وهذا الأمر لا يجوز، ويجب اتخاذ تدابير حماية وللجوء إلى مبدأ المعاملة بالمثل لصحابة الإنتاج اللبناني من أي صنف كان». وأضاف: «هكذا تفعل دول العالم التي تهتم بحماية قطاعاتها الإنتاجية، والتي تدعم الاقتصاد الوطني وتفخره على النمو. وكما تعمل دولة على فرض إجراءات تسجيل صعبة ومعقدة للسمام للدواء اللبناني بالدول إليها، على الدولة اللبنانية أن تتخذ الإجراءات ذاتها، لصحابة صناعتنا الوطنية التي تضاهي مثيلاتها العالمية من حيث الجودة».

وعن الإنجازات التي حققها في الوزارة، قال: «تمّ إنجاز قانون إعفاء الصادرات، أما ضرائب الـ TVA والكهرباء فلا يمكن حلها إلا مع قانون الحماية، ونحن نعمل في هذه الفترة على ضبط الرسوم الجمركية وتخفيضها، كما نعمل على تنظيم الشحن».

وأكد الحاج حسن أن «هناك تواصل وتعاون مع جميع الوزارات حسب الملفات التي تقوم ببحثها ومعالجتها»، وأعدا بالاستمرار في العمل لحماية الصناعة، «للحد من تراجع هذا القطاع الذي يساهم في تنمية الاقتصاد، ويوفر الوظائف وفرص العمل للبنانيين».

أسعار المشتقات النفطية تتجه نحو مزيد من الارتفاع

ما زالت المشتقات النفطية تتجه نحو مزيد من الارتفاع، وقد ارتفعت أمس أسعار صفحية المحروقات 300 ليرة لبنانية لكل من البنزين 98 وكتان ديزل 100 وأويل الكاز، و400 ليرة لبنانية للبنزين 95 وكتان، 200 ليرة للمازوت الأحمر، وجاء ذلك في قرارات أصدرها وزير الطاقة والمياه آرثور نظريان حدد بموجبها الحد الأعلى لأسعار مبيع المشتقات النفطية في الأسواق اللبنانية التي أصبحت على الشكل الآتي:

- بنزين 98 وكتان 35500 ليرة لبنانية
 - بنزين 95 وكتان 34900 ليرة لبنانية
 - ديزل أويل للمركبات 26300 ليرة لبنانية
 - مازوت أحمر 26300 ليرة لبنانية
 - 28000 ليرة لبنانية
 - قارورة غاز رنة عشرة كيلو غرامات 18100 ليرة لبنانية
 - قارورة غاز رنة 12.5 كيلوغرام 22000 ليرة لبنانية.
- ومن المتوقع أن تستمر هذه الأسعار الانسحاب المقليل بالارتفاع نظراً للتحسن الذي طرأ على سعر برميل النفط الخام البرنت الأميركي الذي وصل إلى 114 دولاراً أميركياً.

أعلن نظاماً جديداً لاكتشاف الفواتير المضخمة

أبو فاعور: الأمر ليس موجهاً ضد المستشفيات



أبو فاعور والبشرى خلال تسلّم سيارات الوزارة (الدايتي ونهرا)

أعلن وزير الصحة العامة وائل أبو فاعور عن آلية جديدة لتدقيق فواتير المستشفيات المتعاقدة مع وزارة الصحة، وذلك في مؤتمر صحفي عقده في مكتبه أمس، أوضح خلاله أن هذا التدبير هو «نظام إصلاحي بكل المقاييس في الإدارة اللبنانية عموماً، ووزارة الصحة خصوصاً»، آملاً في أن «يؤدي تطبيقه إلى وقف الهدر في فاتورة الاستشفاء التي تبلغ سنوياً 420 مليار ليرة لبنانية».

ولفت أبو فاعور إلى أن «هذا النظام الإلكتروني لا تستطيع اليد البشرية أو الواسطة أن تتلاعب به، أو أن تستخدم الرشوة»، وقال: «إن وزارة الصحة كانت تدقق في السابق بعشرة في المئة من فواتير الاستشفاء التي يتم اختيارها عشوائياً، علماً أنها قد لا تكون أحياناً عشوائية لتأثيرها بمحسوبيات في اختيار الفواتير. أما أهمية النظام الجديد فتكمن في كونه قادراً على اكتشاف أي فاتورة مضخمة ترفع إلى وزارة الصحة، وتالياً العمل على التقليل من حجم الهدر والتجاوزات».

وحذر أبو فاعور من «التداعي في التعااطي في هذه المسألة»، قائلاً: «نحن في زمن جديد في التدقيق بفواتير المستشفيات، وأي فاتورة مضخمة تتجاوز المعيار بنسبة تتجاوز أو البهر أو السرعة، وتمّ تقديمها من قبل أي مستشفى، ستؤدي إلى تعامل الوزارة مع باقي فواتير المستشفى على أساس هذه المضخمة وترفع إلى وزارة الصحة، وتمّ اكتشاف فاتورة مضخمة بنسبة سبعين في المئة، سيتم حسم كل الفواتير المقدمة من قبل المستشفى نفسه إلى وزارة الصحة بنسبة سبعين في المئة».

وشرح وزير الصحة الإجراءات

اتفاق تعاون بين غرفة بيروت والغرفة اللبنانية - البرازيلية

التقى سيمت اتخاذها والتي تشمل لاحقاً تصنيف المستشفيات التي ستناشر تعرفتها بنتيجة التدقيق الجديد الذي سيحصل. وإذا أكد عدم الانتقام أو التشفي، بل هذه المسائل، شدّد أبو فاعور على ضرورة أن لا تضعه المستشفيات دون استغلال معاناة المرضى». وقال: «الأمر ليس موجهاً ضد المستشفيات على الإطلاق، وليس الهدف منه الانتقام أو التشفي، بل إن هذه المستشفيات تقوى بظهور نفسها وبعتماد معايير إنسانية من دون استغلال معاناة المرضى». وأصل في «أن يؤدي هذا النظام الجديد إلى تعامل أكثر رفقاً بين وزارة الصحة والمستشفيات، وإلى وقف الهدر والفساد وتخفيض فاتورة الاستشفاء، خصوصاً أن الإنفاق على هذه الفاتورة يجب أن يكون مجدياً ولا يذهب في اتجاه تكديس بعض الحسابات المالية لبعض المؤسسات».

ووقع رئيس اتحاد الغرف اللبنانية رئيس غرفة بيروت وجبل لبنان محمد شقير ممثلاً ببناب رئيس الغرفة نيول فيهد مع رئيس غرفة التجارة اللبنانية - البرازيلية السبانتور ألفريدو كوتيه اتفاق تعاون بين الغرفتين.

ويهدف الاتفاق إلى تنمية العلاقات الاقتصادية اللبنانية - البرازيلية على مختلف المستويات، لاسيما زيادة التبادل التجاري وتبادل الخبرات والتعاون على المستوى الإقليمي، وكذلك تعزيز التواصل والتعاون بين القطاع الخاص، وتنظيم وفود رجال الأعمال لاستكشاف الفرص في كلا البلدين. كما ينصّ الاتفاق على إنشاء مجلس رجال أعمال لبناني - برازيلي يساهم في تحقيق الأهداف المنصوص عليها في الاتفاق. وحضر حفل التوقيع سفير البرازيل في لبنان أوفوسو اميليو دي آلن كاسترو ماسوت، والوفد البرازيلي، وبناب رئيس غرفة بيروت وجبل لبنان محمد لمع وغاي تامر.

ويعد التوقيع قال فيهد: «عندما توقع بروتوكولات واتفاقات ثنائية بين لبنان وأي دولة أخرى نهدف إلى توطيد علاقاتنا الثنائية مع هذه الدول. لكن ليس هذا هو الحال بين لبنان والبرازيل، للعلاقة المتميزة بين الدولتين والشعبين التي تعود إلى عقود». وأضاف: «بتوقيع مذكرة

دعا تجمع الأطباء في لبنان وزير الصحة وائل أبو فاعور إلى «التشدّد في محاسبة المستشفيات المخالفة، وخصوصاً الجامعية التي ترفض استقبال المرضى بحتي مختلف لا سيما مرضى الضمان، إلا بعد موافقتهم على الدخول في الدرجة الأولى، إذ إن غالبيتها ترفض إدخال المرضى على حساب وزارة الصحة بحجة عدم وجود أماكن شاغرة وأسرة».

وأشار التجمع في بيان إلى أن «المستشفيات الخاصة ترفض أن تمنح مرضى السرطان الأدوية مقابل أسعار مرضى، وتطلب منهم شراءها من الخارج، كما فرضت على المرضى دفع مبالغ مالية مقابل العلاج في المستشفى».

كما شدّد على ضرورة «عدم الخضوع لمداعلات السياسيين في محاسبة المستشفيات المخالفة حفاظاً على صحة المواطنين». وأكد التجمع تضامنه مع «موظفي مستشفى الكرنطينا وبيروت الحكوميين، من أجل تحصيل رواتبهم المتأخرة».

وفي اليوم العالمي للمخدرات، دعا وزارتي الصحة والثقافة والجمعيات الصحية والاجتماعية «مؤازرة الجمع هي المطلوبة في سبيل الحدّ من المضافة التي نمرّ بها

دعا تجمع الأطباء في لبنان وزير الصحة وائل أبو فاعور إلى «التشدّد في محاسبة المستشفيات المخالفة، وخصوصاً الجامعية التي ترفض استقبال المرضى بحتي مختلف لا سيما مرضى الضمان، إلا بعد موافقتهم على الدخول في الدرجة الأولى، إذ إن غالبيتها ترفض إدخال المرضى على حساب وزارة الصحة بحجة عدم وجود أماكن شاغرة وأسرة».

وأشار التجمع في بيان إلى أن «المستشفيات الخاصة ترفض أن تمنح مرضى السرطان الأدوية مقابل أسعار مرضى، وتطلب منهم شراءها من الخارج، كما فرضت على المرضى دفع مبالغ مالية مقابل العلاج في المستشفى».

كما شدّد على ضرورة «عدم الخضوع لمداعلات السياسيين في محاسبة المستشفيات المخالفة حفاظاً على صحة المواطنين». وأكد التجمع تضامنه مع «موظفي مستشفى الكرنطينا وبيروت الحكوميين، من أجل تحصيل رواتبهم المتأخرة».

وفي اليوم العالمي للمخدرات، دعا وزارتي الصحة والثقافة والجمعيات الصحية والاجتماعية «مؤازرة الجمع هي المطلوبة في سبيل الحدّ من المضافة التي نمرّ بها

والتي هي هنا اليومي وصولاً إلى النتائج المرجوة».

عقد مجلس العمل اللبناني في دبي والإمارات الشمالية جمعية عمومية في فندق دبي مارين، تمّ خلاله انتخاب مجلس إدارة جديد مؤلفاً من 12 عضواً لمدة سنتين على الشكل التالي: شاربيل جحا رئيساً، كامل مرقس نائباً للرئيس، أمين جاروش أميناً للمسرّ العام، مقال عطالله أميناً للصندوق، وعدنان قداحة، زياد سوريه، أحمد خالد، نزيه حمد، أنونيس كنعان، كريستيان غريغوروفيتش، سهيل حاظوم وطونى أرقام أعضاء في مجلس الإدارة.

مذكرات



فهد وكوتيه يوقّعان الاتفاق

فهد وكوتيه يوقّعان الاتفاق

فهد وكوتيه يوقّعان الاتفاق